تقرير «الوطني»: الأسهم في بورصتي قطر ودبي الأكثر انتعاشاً مع أداء الأسواق العالمية

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان اسواق الأسهم الخليجية باستثناء السوق السعودية استمرت بالتعافي في الربع الثالث من العام 2016 تماشيا مع أداء الأسواق العالمية واستقرار أسعار النفط، وقد ترك أداء السوق السعودي الضعيف اثره السلبي على مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تراجع بواقع 4٪ خلال الربع وذلك بسبب ا ارتفاع وزنه في المؤشر، واستقرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون عند 846 مليار دينار مع حلول نهاية الربع مسجلة خسارة بلغت قيمتها 31 مليار دينار في الربع الثالث من العام 2016.

واستمرت معظم الأسواق العالمية بالانتعاش خلال الربع الثالث من العام 2016 وسجلت الأسهم الأميركية أعلى مستوياتها لتتراجع قليلا بعد ذلك، ولم يكن لنتيجة الاستفتاء البريطاني أثرا واضحا على الأسواق كما ظن الكثيرين، إذ استمرت الأسواق بالاستمتاع بسياسات البنوك المركزية النقدية الميسرة كقرار مجلس الاحتياط الفدرالي الأخير بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه الذي عُقد في شهر سبتمبر، الأمر الذي ساهم في استبعاد أي توقعات بشأن رفع المجلس ل للأسعار مرتين هذا العام (كما كان متوقعا مسبقا في بداية العام)، وفي اليوم ذاته أعلن بنك اليابان المركزي عن تبنيه إجراءات جديدة من شأنها رفع القاعدة النقدية وذلك بجانب برامجها للتيسير الكمي المحفزة وأسعار الفائدة المتدنية، وقد ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي العالمي الذي يقيس أداء الأسهم في الأسواق المتقدمة بواقع 5٪ خلال الربع الثالث من العام 2016، واستمرت التقلبات بالتراجع عن مستوياتها التي شهدتها في أواخر العام 2015 ومطلع العام الحالي وذلك على الرغم من بعض الاستثناءات كما جرى عند الاستفتاء البريطاني واجتماعات مجلس الاحتياط.

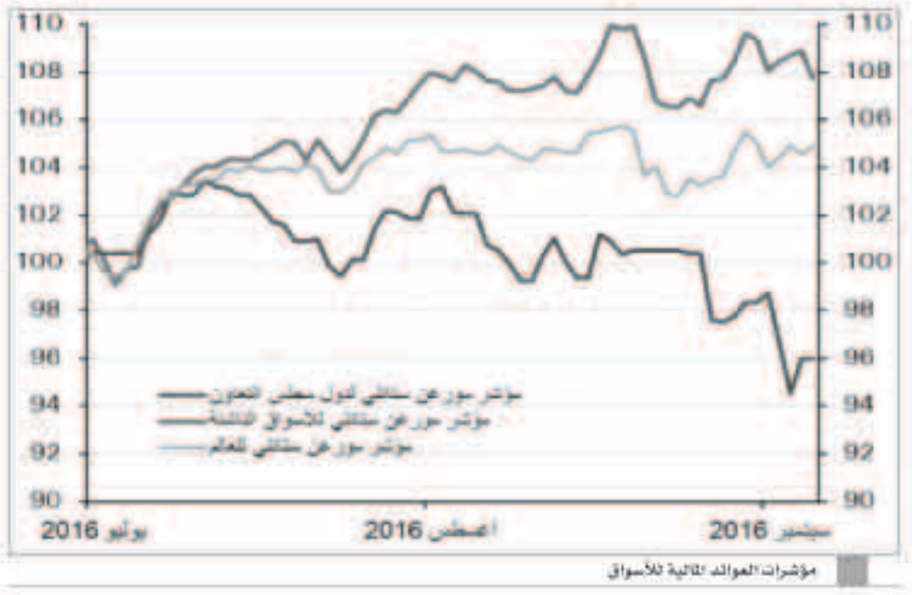

مؤشرات العوائد المالية للأسواق

واكتسبت التدفقات إلى الأسواق الناشئة قوة أمام استمرار البنوك المركزية بتقديم برامج التيسير، إذ تشير مؤسسة التمويل الدولية (IIF) التي تتتبع محافظ الأسواق الناشئة إلى بلوغ صافي التدفقات إلى تلك الأسواق (وهذا لا يشمل أسواق الأسهم الخليجية) 14.6 مليارات دولار في شهر يوليو و11.3 مليارات دولار في اغسطس مقارنة بمتوسطها الشهري البالغ 5.9 مليارات دولار منذ بداية السنة، وقد حققت الأسواق الناشئة مكاسب جيدة في الربع الثالث من العام 2016 متفوقة على أداء الأسواق المتقدمة ليرتفع مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي للأسواق الناشئة بواقع 8٪.

وساهم التحسن في مستوى الإقبال على المخاطر في دعم التدفقات إلى أسواق الأسهم الخليجية أيضا، حيث تشير المجموعة المالية «هيرميس» إلى بلوغ صافي التدفقات إلى أسواق الأسهم الخليجية 373 مليون دولار في يوليو و436 مليون دولار في اغسطس مقارنة بمتوسطها الشهري البالغ 284 مليون دولار منذ شهر يناير، وقد كانت اسواق قطر والإمارات المحرك الأول لذلك النشاط خلال الشهرين الأولين من الربع الثالث للعام 2016، وقد تسارعت وتيرة التدفقات إلى بورصة قطر بشكل ملحوظ نظرا لترقب زيادة مكانتها إلى الأسواق الناشئة من قبل مؤشر "FTSE" في منتصف سبتمبر، كما استمرت في الوقت نفسه أسواق الإمارات بالاستمتاع ببيئة اقتصادية جيدة بدعمها النشاط غير النفطي القوي.

ومن المؤكد أن استقرار أسعار النفط قد ساهم بصورة كبيرة في دعم نشاط أسواق الخليج، إذ تأرجحت أسعار النفط حول مستوى 45 دولار للبرميل (مزيج برنت) لعدة أشهر مسجلة ارتفاع بنحو 70٪ من مستوياتها المتدنية في يناير، وقد استمرت أسعار النفط بالتحكم في حركة الأسواق بعض الأسابيع قليلاً وانتعشت أسعار النفط إثر إقرار أوبك خفض الانتاج، وكان مؤشر تداول السعودي الوحيد في المنطقة الذي أنهى الربع متراجعا بنسبة كبيرة بلغت 14٪ لتصل خسائره الى 21٪ منذ بداية السنة المالية، كما تراجعت أرباح الشركات المدرجة للنصف الأول من العام 2016 بواقع 9٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مع تسجيل تراجع في معظم القطاعات، في الوقت ذاته، شهدت السيولة في المملكة تراجعا ملفتا خلال الأشهر الماضية مع تعثر بعض الشركات عن سداد المستحقات والحديث عن خفض في أجور القطاع الحكومي ، حيث تصدرت مؤخرا انين من أكبر شركات البناء عناوين الأخبار لتعثرهما في سداد أجور الموظفين وسداد الالتزامات المالية.. إلا أن بعض البيانات الأخيرة للسعودية لا تزال تشير إلى تسجيل نمو معتدل، فقد تحسن مؤشر مديري المشتريات لشهرين خلال يوليو وأغسطس مع تسجيل الأخير أعلى مستوى له منذ ما يقارب العام.

وتصدرت بورصة قطر على مستوى الأسواق الإقليمية بعد أن شهدت ضعفا في الأداء خلال النصف الأول من العام 2016، فقد ارتفع مؤشر قطر السعري بواقع 6 في الربع الثالث من العام 2016 الأمر الذي قد يعزى إلى رفع مرتبة قطر من قبل مؤشر (FTSE) إلى الأسواق الناشئة، غير أن بعض البيانات تشير إلى وجود تراجع في ظل تباطؤ وتيرة الإنفاق على المشاريع وضيق السيولة، إذ شهد القطاع المصرفي الذي يشغل الحيز الأكبر في السوق القطرية ضغوطات في السيولة في حين تواجه بعض بنوكه مسائل في الرسملة، واظهرت عينة من الشركات المدرجة في البورصة خلال النصف الأول من العام 2016 تراجعا في الأرباح بعد الأكبر إقليميا بواقع 12٪ مقارنة بعام مضى.

لما يفوق العام إلا أنها على الرغم من ارتفاعها لا تزال متدنية نوعا ما ولا تزال سببا في إثارة القلق بشأن الاستدامة المالية ونمو اقتصادات المنطقة، وقد تضطر الحكومات إلى خفض وتيرة الإنفاق الرأسمالي إذا ما استمرت أسعار النفط في البقاء عند مستوياتها المتدنية، كما من المحتمل أن تتسبب في فرض المزيد من الضغوطات على السيولة الأمر الذي يعد من أهم المخاوف التي يواجهها المستثمرون في كل من السعودية وسلطنة عمان والبحرين أكثر من الأسواق الأخرى.

وشهدت السوق السعودية التي تعد الأكثر عرضة للتأثر بتحركات أسعار النفط ضغوطات كبيرة بحلول نهاية الربع حينما أعلنت الحكومة عن خفض مرتبات وأجور موظفي القطاع الحكومي بالإضافة إلى رفض مجلس الشيوخ الأميركي حق الفيتو الذي قدمه الرئيس «أوباما» معترضا على تشريع قد يعرّض المملكة للمقاضاة، ولكن تجددت

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع لـ 2.79 دولار ليبلغ 45.57 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2ر79 دولار في تداولات امس ليبلغ 57ر45 دولار امريكي مقابل 78ر42 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت اسعار النفط امس متأثرة بالتصريحات الايرانية حول ضرورة انضمام منتجي الخام من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) إلى جهود (أوبك) لدعم السوق كما شجع هبوط الدولار على المزيد من شراء النفط.

وارتفع سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 70 سنتا ليصل الى مستوى 89ر50 دولار للبرميل كما ارتفع سعر برميل الخام الامريكي غرب تكساس الوسيط 57 سنتا ليصل الى مستوى 81ر48 دولار.

منظمة العمل العربية تؤكد اهمية توفير الحماية الاجتماعية للعاملين لتحقيق التنمية الشاملة

اكد المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري امس الثلاثاء اهمية توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في مختلف القطاعات من اجل تحقيق التنمية الشاملة.

وقال المطيري في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) خلال مشاركته في افتتاح (الندوة القومية حول التامينات الاجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي) التي تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في بيروت " ان الاستثمار في الحماية الاجتماعية يهدف الى القضاء على الفقر واقرار السلم الاجتماعي وتحقيق التقدم والتماسك الاجتماعي كما يؤدي الى زيادة الانتاجية الاقتصادية ".

واضاف ان القطاع غير النظامي اصبح واقعا على مستوى الوطن العربي وملاذا للباحثين عن عمل نظرا لسهولة الانخراط فيه كما ان غياب الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي يزيد من الاعباء الاقتصادية عليهم ويؤثر سلبا على اسواق العمل.

ولفت المطيري الى ان مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية تشارك في هذه الندوة للبحث في المشكلات وايجاد وسائل واليات مناسبة لتطوير الحماية الاجتماعية في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي مشيرا الى انه سيتم عرض تجارب بعض الدول العربية وغير العربية التي حققت تقدما في هذا المجال، واعتبر المطيري ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدول النامية وتحديدا الدول العربية البتت عجز القطاعات الاقتصادية الحديثة عن النمو بالسرعة التي تتوافق مع ازدياد اعداد الداخلين الجدد الى اسواق العمل الامر الذي ادى الى ظهور الاقتصاد غير النظامي والذي اصبح الملجأ المتاح للحصول على فرصة عمل، وشدد على ان الحق في الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير النظامي يشكل اداة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين العاملين في جميع القطاعات لافتا الى ان منظمة العمل العربية تعتبر هذا الحق من الحقوق الاساسية التي نصت عليها توصيتها الصادرة في العام 2014.

وقال ان القطاع الزراعي يشكل "نظام حياة ومصدر دخل لان الزراعة تعتبر القاعدة الاقتصادية للتنمية الشاملة في الريف من خلال توفير فرص العمل لجزء كبير من القوى العاملة العربية".

واشار الى ان الوطن العربي يمتلك موارد بشرية وطبيعية تؤهله لتحقيق رخاء اقتصادي وتنمية متوازنة في حال اجرى مراجعة لأوضاع العاملين في الزراعة وتحفيز اليد العاملة فيها.

من جهته اعتبر وزير العمل اللبناني سجعان قزي في كلمته بافتتاح الندوة ان ارتباط المواطن العربي بارضه من خلال توفير الضمانات الصحية والاجتماعية يسهم في الحد من الهجرة العربية الى الخارج.

واكد ان احد اهم اسباب هجرة اليد العاملة العربية الى خارج المنطقة العربية تكمن في ابتعاد المواطن عن ارضه لافتا الى ان توفير الضمانات الصحية والرعاية الاجتماعية للمزارعين يعزز من تمسكهم بالأرض.

وشدد قزي على اهمية دور القطاع الزراعي في اقتصاد الدول المتقدمة معلنا عن بدء وزارة العمل اللبنانية في البحث لإيجاد سبل توفير الضمان والتامينات للمزارعين اللبنانيين .

بدوره قال رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي محمد كركي في كلمته ان القطاع غير الرسمي يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية لافتا الى ان تقديرات البنك الدولي تظهر ان هذا القطاع يسهم في ما يعادل ثلث الانتاج المحلي الاجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول باستثناء دول الخليج العربي التي لا تزيد فيها نسبة القطاع غير الرسمي على سبعة في المئة من مجموع الوظائف.

واشار كركي الى ان نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي تتفاوت من بلد الى اخر تبعا لحجم الداخلين الجدد الى سوق العمل وعدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب اضافة الى جانب النظام الاقتصادي للدولة وسوء توزيع الدخل والثروات ودرجة التحضر.

ولفت الى ان التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم تركت تداعيات على سوق العمل العربي واثرت سلبا على مستوى الكفاءة وعلى مستوى النمو الاقتصادي المستدام وقد ظهر ذلك في ارتفاع نسبة البطالة وتزايد اهمية القطاع غير الرسمي واتساع الانشطة ضعيفة الانتاجية ومنخفضة الاجر.

يذكر ان الندوة تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي تحت رعاية وزير العمل اللبناني وستناقش على مدى ثلاثة ايام واقع وحجم القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي ودوره في الاقتصاديات العربية الى جانب التحديات التي تواجهها للاستفادة من التامينات الاجتماعية واهمية الحماية الاجتماعية للعاملين فيها.

كما سيناقش المشاركون الاليات لتوسيع مظلة التامينات الاجتماعية لشمول العاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي ومصادر تمويل نظم الضمان الاجتماعي فيهما اضافة الى التجارب العربية الناجحة في تأمين الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي.

صندوق النقد يخفض توقعات نمو قطر في 2016 ويتوقع نموا متواضعا للسعودية

(رويترز) – قال صندوق النقد الدولي إن الانتعاش المتواضع لأسعار النفط في الفترة الأخيرة من المتوقع أن يكون له تأثير محدود على النمو في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط.

وأضاف الصندوق في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر يوم الثلاثاء أن معظم هذه الدول استمرت في تشديد السياسة النقدية كرد فعل على انخفاض عائدات النفط لافتا إلى أن السيولة في القطاع المالي بهذه الدول مستمرة في الانخفاض.

وتعاني اقتصادات الدول الخليجية المصدرة للنفط من مشكلات في ماليتها العامة نتيجة تراجع أسعار النفط أكثر من النصف مقارنة مع مستويات 2014 مما دفع تلك الدول لخفض الإنفاق العام واللجوء لإجراءات تقشفية.

وتحسنت أسعار النفط في الآونة الأخيرة بعد اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على خفض الإنتاج مما عزز توقعات احتمال ارتفاع الأسعار مجددا.

وأضاف الصندوق أن من المتوقع ارتفاع أسعار النفط تدريجيا على مدى أفق التوقعات (2016 – 2017) وذلك من متوسط 43 دولار للبرميل في 2016 إلى 51 دولار للبرميل في 2017.

وقال إن اقتصاد السعودية أكبر اقتصادات المنطقة من المتوقع أن ينمو بنسبة متواضعة تبلغ 1.2 بالمئة هذا العام رغم إحكام السياسة المالية لخفض جوانب العجز والدين على أن يرتفع النمو في المملكة إلى اثنين بالمئة العام القادم.

وأضاف الصندوق أن معدلات النمو في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى يتوقع على نحو مماثل أن تعوقها إجراءات تعديل السياسة المالية.

وخفض الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر لعام 2016 إلى 2.6 بالمئة وذلك مقارنة مع توقعاته السابقة لنمو بنسبة 3.4 بالمئة وابقى توقعاته للنمو في العام المقبل دون تغيير عند 3.4 بالمئة. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر 3.7 بالمئة في 2015 وفقا لبيانات الصندوق.

صندوق النقد الدولي

وفي السعودية أكبر منتج للنفط ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ابقى صندوق النقد في تقريره على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في 2016 دون تغيير عن توقعاته الصادرة في يوليو تموز وكذلك توقعاته في ابريل نيسان عند 1.2 بالمئة وحافظ الصندوق على توقعات النمو في 2017 كما هي عند إثنين بالمئة مقارنة مع التوقعات الصادرة في يوليو تموز، وكان الصندوق قد توقع في ابريل نيسان أن يبلغ النمو 1.9 بالمئة.

والسعودية من أكثر دول الخليج تضررا من انخفاض اسعار النفط بسبب الإنفاق العام الواسع للمملكة المعتمدة بشكل رئيسي على إيرادات تصدير النفط وهو ما تسعى إلى تغييره في الوقت الحالي عبر خطط لتنويع موارد الاقتصاد.

ولجأت المملكة لاتخاذ إجراءات تقشفية الأسبوع الماضي عبر خفض مزايا ومكافآت العاملين في القطاع العام في قرار قد يكون موجعا للسعوديين الذين يعتمدون عليها فيما يصل إلى 30 بالمئة من دخلهم. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة 3.5 بالمئة في 2015 وفق بيانات الصندوق الدولي.

وخفض الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات العربية المتحدة في 2016 و2017 إلى 2.3 بالمئة و2.5 بالمئة على الترتيب وذلك من توقعاته السابقة لنمو 2.4 بالمئة و2.6 بالمئة للعامين في ابريل نيسان.

وسجلت الإمارات التي يعد اقتصادها من أكثر اقتصادات الخليج تنوعا نموا في الناتج الحقيقي بنسبة اربعة بالمئة في 2015.

وقال صندوق النقد في تقريره إن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تواجه تحديات صعبة في ظل اسعار النفط المنخفضة وتداعيات التوترات الجيوسياسية والصراعات الأهلية في بعض الدول.

وقال الصندوق إنه كما ذكر في توقعات آفاق الاقتصاد العالمي في ابريل نيسان 2016 فإن التوترات الجيوسياسية ببعض دول الشرق الأوسط من المفترض أن تظل مرتفعة خلال الفترة المتبقية من العام قبل أن تهدأ في 2017 مما سيسمح بانتعاش اقتصادي تدريجي في الاقتصادات الأشد تضررا.

وقال الصندوق إن إنتاج النفط الذي فاق التوقعات في العراق دفع معدل النمو المتوقع لعام 2016 مضيفا أن النمو في 2017 وما بعد ذلك من المتوقع أن تكبحه التحديات الأمنية المستمرة وانخفاض الاستثمار في قطاع النفط مما يحد من الزيادة في إنتاج الخام.

ورفع صندوق النقد توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعراق في 2016 إلى 10.3 بالمئة وذلك مقارنة بتوقعات لنمو 7.2 بالمئة في ابريل نيسان. وعلى النقيض خفض الصندوق توقعاته للنمو في 2017 إلى نصف بالمئة وذلك من توقعاته السابقة لنمو 3.3 بالمئة في ابريل نيسان. وسجل العراق انكماشا بنسبة 2.4 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2015.

وقال الصندوق إن آفاق النمو في إيران تعززت بفضل ارتفاع إنتاج النفط هذا العام عقب رفع العقوبات الدولية ومع ذلك فإن ثمار النمو من المرجح أن تتحقق بشكل تدريجي مع إعادة الاندماج في الأسواق المالية العالمية وسير الإصلاحات الداخلية ببطء.

وقال الصندوق إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إيران سيرتفع إلى 4.5 بالمئة في 2016 وذلك مقارنة مع توقعات لنمو أربعة بالمئة في ابريل نيسان. ورفع الصندوق توقعاته للنمو بإيران في 2017 إلى 4.1 بالمئة مقارنة بتوقعات لنمو 3.7 بالمئة في ابريل نيسان. وسجلت إيران نموا بلغ 0.4 بالمئة في 2015 وفق بيانات الصندوق.

وبعد أن توصلت إيران إلى اتفاق نووي تاريخي مع ست قوى عالمية كبرى في 2015 جرى رفع العقوبات عن طهران في يناير كانون الثاني. وتسعى إيران لدفع عجلة النمو بقوة من خلال تحرك واسع في العديد من القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها إنتاج النفط الذي ترغب في إعادته إلى مستوى ما قبل العقوبات البالغ أربعة ملايين برميل يوميا.

وقال الصندوق إن من المتوقع أن يدعم استمرار الإصلاح والتحسن التدريجي في الطلب الخارجي الانتعاش الاقتصادي للمنطقة.

ورفع الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت في 2016 إلى 2.5 بالمئة وذلك من توقعاته السابقة لنمو 2.4 بالمئة في ابريل نيسان. وأبقى الصندوق على توقعاته للنمو بالكويت في 2017 عند 2.6 بالمئة دون تغيير عن توقعات ابريل نيسان. وحققت الكويت نموا في الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.1 بالمئة في 2015 وفق بيانات الصندوق.

ولم يورد التقرير أي توقعات لنمو البحرين رغم إدراجها ضمن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب تصنيف الصندوق

المركزي المصري يبقي سعر الجنيه مستقرا رغم تكهنات بخفضه

البنك المركزي المصري

أبقى البنك المركزي المصري على الجنيه مستقرا مقابل الدولار في عطائه الدوري لبيع العملة الصعبة يوم الثلاثاء بينما تراجعت العملة بشدة في السوق السوداء.

وباع البنك المركزي 117.9 مليون دولار بسعر 8.78 جنيه للدولار دون تغيير عن سعره في العطاء السابق.

وقال سبعة متعاملين في البنوك لرويترز في وقت سابق من يوم الثلاثاء إن البنك المركزي المصري أبقى على سعر الجنيه مستقرا مقابل الدولار في العطاء الدوري الذي طرحه يوم الثلاثاء لبيع 120 مليون دولار رغم تكهنات السوق بخفضه.

ويأتي استقرار سعر الجنيه في السوق الرسمية يوم الثلاثاء بعدما قفزت الاحتياطيات الأجنبية للبلاد 3.028 مليار دولار خلال سبتمبر أيلول إلى 19.582 مليار دولار وفي وقت تشهد فيه مصر فورة تكهنات محمومة بتعويم وشيك للجنيه.

وقال مصرفيون لرويترز إن المركزي وجه عطاء يوم الثلاثاء لتغطية طلبات الأدوية والأمصال.

ويقوم البنك المركزي بترشيد احتياطياته الدولارية من خلال مبيعات أسبوعية منتظمة ليحافظ على الجنيه قويا بشكل مصطنع عند 8.78 جنيه مقابل الدولار.

وقال متعامل في قطاع الخزانة بأحد البنوك الخاصة لرويترز «التوقيت صعب وسيئ جدا لأي عملية خفض للعملة. محافظ المركزي ليس بهذه السذاجة ليقوم بالخفض تحت ضغوط الإعلام وقبل توفير السيولة اللازمة لتغطية الطلبات والسوق الموازية. الإعلام لابد أن تتم محاكمته على ما فعله هذه الأيام من ضغوط من أجل التخفيض.»

وحفلت الصحف الاقتصادية خلال الأيام الماضية بتكهنات ومذكرات بحثية لبنوك استثمار ومحللين أكدت توجه المركزي لخفض الجنيه إلى ما بين 11.5 و12.5 جنيه هذا الأسبوع.

ويشهد الجنيه هبوطا مطردا في السوق السوداء. وقال خمسة متعاملين في السوق الموازية يوم الثلاثاء إنهم باعوا العملة الأمريكية بأسعار في نطاق 13.95-14.10 جنيه مقارنة مع 13.10 جنيه للدولار الثلاثاء الماضي.

وتتصاعد الضغوط بقوة على البنك المركزي المصري من أجل تخفيض قيمة العملة في الوقت الذي تسعى فيه مصر جاهدة لإنعاش الاقتصاد الذي تضرر من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى عزوف السياح والمستثمرين الأجانب وهما مصدران مهمان للعملة الصعبة.

وكانت مصر تمتلك نحو 36 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي قبل انتفاضة 2011 التي أطاحت بحسني مبارك من سدة الرئاسة.

وقال متعامل في قطاع الخزانة بأحد البنوك الخاصة لرويترز «تعبنا من الاشاعات وما ينشر عن الدولار والتعويم.»

ويرى خبراء اقتصاد أنه لا مفر من خفض قيمة الجنيه لكن التوقيت هو العامل المهم لتقليص الأثر التضخمي وخاصة بعد فرض ضريبة القيمة المضافة الشهر الماضي.